السياسة التحريرية لوكالة الأنباء الليبية

أ.عمر عبدالسلام قنص
كلية الإعلام، جامعة الجفارة
omar.gannes75@gmail.com

مُلخص البحث:

ينطلق هذا البحث من مشكلة تحددت في السياسة التحريرية المتبعة بوكالة الأنباء الليبية، في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي في ليبيا، والذي انعكس على الوكالة سواء على مستوى أدائها الإخباري، أو تبعيتها الإدارية الرسمية التي أثارت الكثير من الجدل. **يهدف هذا البحث** إلى معرفة السياسات والموضوعات التي يركز عليها القائم بالاتصال في الوكالة أثناء انتقائه وصياغته للأخبار، وتحديد القيم الإخبارية الأكثر اعتمادًا وطريقة توظيفها، إضافة إلى الوقوف على الأسباب التي حالت دون وضوح جزء من هذه السياسات وقت الأزمات، وأثر عامل خبرة الصحفيين وحرّاس البوابة عمومًا، على تسيير العمل، **استخدم الباحث** المنهجين الوصفي والمسحي، من خلال عينة البحث التي مثلت 23 محررًا صحفيًا، أجابوا على تساؤلات استمارة الاستبيان التي جاءت في 16 سؤالاً، **وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج وهي:** تُمثّل مصداقية الخبر ودقته، إضافة استشارة زملاء المهنة في الأخبار الحساسة، أهم السياسات الإعلامية التي يركز عليها القائم بالاتصال في الوكالة. يولي القائم بالاتصال في الوكالة أهمية كبرى لمسألة تقدير مسئول التحرير لطبيعة الظرف، وأخبار الدعم الدولي لليبيا، كأهم الموضوعات التي تمثل إطاراً عامًا تنتقى من خلاله الأخبار، فيما يغيب اهتمامه عن موضوعات: الانقسام السياسي، والحقوق والحريات، ودعم قيم المواطنة. يُهمل القائم بالاتصال في الوكالة قيم الغرابة والإثارة، ويرتكز جل اهتمامهم على قيم: أهمية الخبر، والسبق الصحفي. لا تكتب الملاحظات والسياسات التحريرية على لوحة صالة التحرير، وإنما تكون معروفة ضمنًا، ويلعب عامل الخبرة دور كبير في تسيير دفة العمل وقت تداخل الأحداث والأزمات. أهم الأسباب التي أدت لعدم وضوح السياسة التحريرية في الكثير من الأحيان تعود: لضبابية المشهد المحلي، وعدم وضوح السياسة العامة للدولة بالأساس، إضافة إلى قلة تواصل الحكومة مع الوكالة وإهمالها لصالح مؤسسات خاصة. هناك تناقض واضح في إجابات الصحفيين، فهم يؤكدون من جانب

على أن حارس البوابة يلعب دوره في التعديل والإلغاء والإضافة، ثم يدحضون ذلك عندما يشيرون إلى إن دوره محدود في ظل حالة التخبط السياسي والإعلامي في الدولة!

Abstrat*:*

This research started from a problem identified in the editorial policy followed by the Libyan News Agency, in light of the state of political and institutional instability in Libya, which was reflected in the agency, whether at the level of its news performance, or its official administrative affiliation, which sparked a lot of controversy. This research aims to know the policies and topics that the agency's communicator focuses on while selecting and formulating news, and to identify the most widely adopted news values and the method of employing them, in addition to identifying the reasons that prevented the clarity of some of these policies, and the impact of the experience factor of journalists and gatekeepers in general, on Conducting work in times of crises, the researcher used descriptive and survey approaches, through the research sample that represented 23 newspaper editors, who answered the questions of the questionnaire, which came in 16 questions, and the researcher reached a number of results, which are: representing the credibility and accuracy of the news, in addition to consulting colleagues in the profession in Sensitive news, the most important media policies that the agency's communicator focuses on in terms of topics from which news can be derived. The agency's contact person attaches great importance to the issue of the editorial officer's assessment of the nature of the situation, and news of international support for Libya, as the most important topics that represent a general framework through which news is selected, while his interest is absent from the topics: political division, rights and freedoms, supporting the values of citizenship and strengthening social cohesion. The agency's communicator neglects the values of strangeness and excitement, and most of their attention is focused on the values: the importance of the news, and the scoop. Editorial notes and policies are not written on the editorial board, but are known implicitly, and the experience factor plays a major role in directing the work at times of overlapping events and crises. The most important reasons that led to the lack of clarity in editorial policy in many cases are: the blurring of the local scene, the lack of clarity in the general policy of the state in the first place, in addition to the government's lack of communication with the agency and its neglect in favor of private institutions. There is a clear contradiction in the journalists' answers. On the one hand, they emphasize that the gatekeeper plays his role in amending, canceling, and adding, and then they refute this when they point out that his role is limited in light of the state of political and media confusion in the country!

المقدمة:

تُمثل السياسة التحريرية لأي وسيلة إعلامية، القاعدة الأساسية التي تنبثق عنها كل الممارسات والأساليب، والرؤى الإعلامية، التي ينشد القائم بالاتصال تحقيقها، عبر حزمة من الضوابط والمسارات التي تضعها المؤسسة الإعلامية لنفسها، استنادًا على السياسة العامة للدولة؛ وتختلف هذه السياسة من وسيلة لأخرى حسب: طبيعة وخصائص كل وسيلة، ملكيتها، جمهورها المستهدف، والهدف الذي أُنشأت لأجله. يُعرّف (محمود علم الدين) **السياسة التحريرية** بأنها "مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يُقدّم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمنًا من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعملي الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى، ومن موقف لأخر، ومن فترة لفترة أخرى داخل الصحيفة نفسها"(1). **وتأسيسًا على ما تقدم** من أهمية لهذه السياسة فإن الأمر يزداد تعاظمًا عندما يتعلق بأحد أهم وسائل الإعلام المعنية برسم السياسات، وتزويد وسائل الإعلام بمختلف الأخبار والموضوعات، ألا وهي وكالات الأنباء التي توصف بأنها تاجر الجملة في السوق الإخباري، ونظرًا لما شهدته ليبيا من أحداث سياسية ألقت بظلالها على مختلف المجالات، والإعلام ليس منها استثناء، رأى الباحث ضرورة إجراء بحث عن القائم بالاتصال في وكالة الأنباء الليبية الرسمية، عله بذلك يجد إجابات شافية، وتفسيرات منطقية لما يدور في ذهنه من تساؤلات حول السياسة التحريرية المتبعة فيها، والتي سيأتي على ذكرها بالتفاصيل في بقية الخطوات المنهجية القادمة.

- أهمية البحث:

يُجرى هذا البحث في فترة تشهد فيها وكالة الأنباء الليبية تغيرات كبيرة لم تألفها من قبل على مستوى تبعيتها الرسمية في ظل الانقسام السياسي، وطريقة عملها، وسياستها التحريرية التي أصابها نوع من الغموض لدى الكثير من المتابعين، يُضاف إلى ذلك قلة تناول وكالات الأنباء في الدراسات الإعلامية مقارنة بغيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى، هذا إلى جانب إثراؤه للمكتبة الأكاديمية في مجال الإعلام.

- مشكلة البحث:

يشدد أغلب خبراء الاتصال والإعلام، على ضرورة أن لا تنشأ فكرة البحث العلمي من فراغ، حتى لا تنتهي إلى ما هو مثله، وعلى هذا الأساس يُلخص "ليليان ريبل: Lilian Ripple" المشكلة في ثلاث نقاط بقوله أنها: "عبارة عن **موضوع** يحيط به الغموض، **ظاهرة** تحتاج إلى تفسير، **قضية** موضوع خلاف"(2) وتلعب عوامل مثل: إحساس الباحث، وميوله، ومن قبلهم تخصصه، الدور الأكبر في تحديده للمشكلة.

ونظرًا لدور وكالات الأنباء الرسمية المُهم في العملية الصحفية والإعلامية، كونها المعنية أكثر من غيرها بالتعبير عن السياسات والتوجهات الحكومية وفقًا للقوانين النافذة.. **عليه فقد لاحظ الباحث** استنادًا لعمله السابق في إحدى هذه الوكالات، ألا وهي وكالة الأنباء الليبية الرسمية، أن الغموض ينتاب العملية الإخبارية فيها، خاصة في ظل ما تعيشه ليبيا من انقسام سياسي ومؤسساتي أفضى إلى عدم وضوح السياسات والتوجهات العامة للدولة، والتي من المفترض أن تستند عليها الوكالة عند تغطيتها لمختلف الأخبار والموضوعات المتعلقة بالشأن الليبي، ورغم تلك العناصر التي لابد من توفرها في عمل وكالات الأنباء –مهما كان نوعها وتخصصها– خاصة إذا ما كانت رسمية تحمل الصفة الاعتبارية، إلا أن موقع الوكالة الالكتروني لازال يحفل بالعديد من الأخبار والتقارير، وبعض التعليقات والتحليلات السياسية، الأمر الذي رسم في ذهن الباحث الكثير من علامات الاستفهام إزاء السياسة التحريرية في الوكالة، على مستوى: المرجعية التي تحكم دور حُرّاس البوابة من خلال: أساليب الكتابة المتبعة، وأسس التعامل مع مصادر الأخبار وعملية انتقاءها، وصولاً لبثها، الخ. **لهذا رأى** الباحث ضرورة إخضاع كل ذلك للبحث العملي المُنظم بُغية الوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة وموضوعية، قد تسهم في تطوير الوكالة، وتضع مسئوليها أمام أدوارهم المطلوبة، وبناءً عليه فقد صاغ الباحث مشكلة البحث في العنوان الرئيس التالي: **ما السياسة التحريرية في وكالة الأنباء الليبية؟**

- أهداف البحث:

أ–التعرّف على السياسات والموضوعات التي ينطلق منها القائم بالاتصال عند انتقائه للأخبار في الوكالة.

ب- الوقوف على الأسباب التي حالت دون وضوح السياسة التحريرية بوكالة الأنباء الليبية.

ج- معرفة القيم الإخبارية الأكثر اعتمادًا في السياسة التحريرية العامة للوكالة، والوقوف على كيفية توظيفها الإخباري.

د- تحديد تأثير سنوات الخبرة على تقدير القائم بالاتصال لما يجب أن يؤخذ ويُهمل من مواد إخبارية دون إشارة أو توجيه، وصولاً لمعرفة الفائدة الناجمة عن ذلك التأثير.

هـ-الوقوف على دور حارس البوابة، وآليات تأطيره للأخبار وقت الأزمات، ومعرفة صلاحياته باعتباره المُحرّك الأساس في العملية الإخبارية.

- الدراسات السابقة:

"تُحتّم قواعد وأصول البحث العلمي ضرورة أن يتعرف الباحث على الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع بحثه، سواء بطرية مباشرة أو غير مباشرة، حيث تُسهم هذه الدراسات بما تحويه في طياتها من معلومات، ومناهج، وأدوات، وأساليب، في إنارة الطريق له وتوجهه لأن يبدأ حيث انتهى الآخرون"(3)، **وعلى هذا الأساس يعرض الباحث بعض الدراسات التي تناولت وكالات الأنباء، منها** دراسة بعنوان، **(العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط)**(4)، حيث استهدفت الدراسة الوقوف على درجة تأثير هذه العوامل، ودورها في تحقيق فاعلية الرسالة الإعلامية، واعتمدت الدراسة على أداتي جمع البيانات الاستبيان والمقابلات، **وكان من ابرز نتائجها**، تأثير سياسة الدولة والنظام الحاكم في السياسة التحريرية للوكالة، ويرى المبحوثين أن سبل معالجة ذلك الأمر تبدأ باستبدال النظام المؤسسي للوكالة من خلال فصل ملكيتها عن الدولة وإيجاد موارد ذاتية خاصة بها.. **أما الدراسة الثانية** فقد جاء بعنوان، **(بيئة العمل وتأثيرها على القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الفلسطينية)**(5)، هدفت إلى وصف وتحليل العلاقة بين بيئة العمل والتأثير في عمل القائمين بالاتصال في مواقع وكالات الأنباء الفلسطينية، ورصد القيود التي قد تفرضها هذه البيئة، وقد تم استطلاع أراء 124 من محرري وكالات الأنباء الفلسطينية **وبينت النتائج**، أن العوامل والأوضاع الفلسطينية القائمة كانت الأكثر تأثيرا، يليها بيئة العمل داخل المؤسسة، ثم الإجراءات الإسرائيلية، وأخيرا جاءت العوامل الاقتصادية، وأوضحت النتائج أن (54%) من المبحوثين يشاركون في صنع القرارات التحريرية داخل الوكالة... وجاءت **الدراسة الثالثة** (لسماح رضا) بعنوان، **(دور وكالات**

الأنباء الدولية والشبكات العالمية المصورة في بناء أجندة وسائل الإعلام المصرية بالنسبة للأخبار والقضايا الخارجية)(6)، استهدفت بدورها تقدير حجم الدور الذي تلعبه مصادر الأخبار الخارجية متمثلة في وكالات الأنباء الدولية، والشبكات العالمية المصورة في توجيه انتباه القائم بالاتصال إلى بعض الأخبار والقضايا، ومن ثم التأثير في الأجندة النهائية لأخبار التلفزيون، **وأوضحت النتائج** أن جل الصحفيون يرون بأن وكالة رويترز من أهم الوكالات التي تؤثر في بناء أجندة التليفزيون فيما يتعلق بالأخبار والقضايا الخارجية، أما بالنسبة للأخبار والقضايا العربية فيعتقد (100%) من القائمين بالاتصال أن وكالة أنباء الشرق الأوسط تأتي أولاً، تليها رويترز ، ثم وكالة الأنباء الفرنسية بنسبة (55%) والخليج بنسبة (52،7).

وقد أفادت هذه الدراسات الباحث في إعادة صياغة بعض التساؤلات والمصطلحات، إلى جانب بلورتها لبعض الأفكار التي يرى الباحث أنها تتماشى وبحثه الحالي تمامًا.

- تساؤلات البحث:

أ- ما هي أبرز السياسات والموضوعات التي ينطلق منها القائم بالاتصال عند انتقائه للأخبار في الوكالة؟

ب- ما الأسباب التي أدت إلى عدم وضوح السياسة التحريرية بوكالة الأنباء الليبية؟

ج- ما القيم الإخبارية الأكثر اعتمادًا من طرف القائم بالاتصال في لوكالة؟ وكيف يوظفها إخباريًا؟

د- ما تأثير سنوات الخبرة على تقدير القائم بالاتصال لما يجب أن يؤخذ ويُهمل من مواد إخبارية دون إشارة أو توجيه؟ وأي فائدة تُرجى من وراء ذلك التأثير؟

هـ- ما الدور الذي يقوم به حارس البوابة أثناء تأطيره للأخبار وقت الأزمات؟ وما حدود صلاحياته في العملية الإخبارية؟

- نوع البحث ومنهجه:

يُعدّ هذا البحث من البحوث الوصفية، التي تهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة، وذلك بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها؛ لاستخلاص دلالاتها، وإصدار تعميمات بشأنها(7)، وفي إطار **المنهج الوصفي**، استخدم الباحث **المنهج المسحي**؛ باعتباره جهدًا

علميًا منظمًا للحصول على معلومات وأراء من محرري وكالة الأنباء الليبية؛ بغية الوقوف على السياسة التحريرية التي يتبعونها في عملهم الإخباري، والظروف العامة التي تسودها.

- أدوات جمع البيانات:

لكل بحث أدوات جمع بيانات محددة تخدمه وتتماشى معه أكثر من غيره؛ ولأن هذا البحث ميداني فقد اعتمد الباحث على أكثر من أداة منها: **الملاحظة** باعتبارها الأساس الذي يقود لأصل المشكلة، **والمقابلة** التي استهدفت استثارة أحد المبحوثين ألا وهو مسئول التحرير بالوكالة (علي السنوسي) للحصول منه على معلومات وأراء تُفيد الباحث في الإلمام أكثر بالموضوع، ليتسنى له توظيفها في بقية الخطوات بطريقة متناغمة، كما تم الاعتماد على **استمارة الاستبيان** التي يُعرّفها (سمير حسين) بأنها "أداة لجمع البيانات تستهدف استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة، لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات"(8)، وقد تضمنت استمارة هذا البحث 16 سؤالاً يمثلون أهداف البحث وتساؤلاته وكل ما لهُ علاقة بمشكلة البحث.

- الصدق والثبات:

اعتمد الباحث في قياس الصدق الظاهري لاستمارة الاستبيان، ومدى قدرتها على الإجابة عن تساؤلات البحث، على ملاحظات عدد من المحكمين من أساتذة الصحافة الذين تم عرض الاستمارة عليهم(9)، وبعد استلام ملاحظاتهم، أجرى الباحث التعديلات المطلوبة من حيث التقديم والتأخير والإلغاء، وإعادة ضبط بعض الجُمل والمفردات، بحيث تكون الاستمارة في شكلها النهائي جاهزة للعرض على عينة البحث.

- مجتمع البحث والعينة:

يُمثّل الصحفيون العاملون بمقر وكالة الأنباء الليبية في طرابلس مجتمع البحث، حيث أجرت الوكالة عام 2020 تعديلاً على إدارة التحرير، دمجت بموجبه قسما التحرير المحلي والعالمي في قسم واحد، وعلى هذا الأساس أمكن للباحث مسح كل أفراد العينة العمدية البالغ عددهم 23 مُحررًا؛ **نظرًا** لقلة عددهم، وسهولة الوصول إليهم لتعبئة كل الاستمارات، **وقد تم اختيار** مقرها بالعاصمة؛ لكونه الأكثر عددًا من حيث الصحفيين، ولما يضمه من كوادر لها باع طويل في العمل الإخباري بالوكالة،

والتي تم استهدافها بحثيًا هي الأخرى؛ باعتبارها الوكالة الرسمية للدولة، إضافة إلى ما تشهده خلال هذه المرحلة من تغيرات على مستوى تبعيتها، بين البرلمان وحكومة الوحدة الوطنية، وأثر ذلك الخلاف والجِدال على خطها التحريري.

- نظرية البحث:

تهدف نظرية حارس البوابة إلى معرفة دور القائم بالاتصال في انتقاء المادة الإعلامية التي يقدمها للمتلقي، **ولعل من أهم المؤثرة في عمل القائم بالاتصال** هي المعايير المهنية، حيث "يتعرض القائم بالاتصال لضغوط مهنية تؤثر في عمله، وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، والتي تحدد دوره في نظام الاتصال، وتتضمن هذه المعايير: **سياسة الوسيلة الإعلامية (**موضوع البحث الرئيس**)**، ومصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه"(10)

بدورها تفترض "**نظرية تحليل الأطر الخبرية**" أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يُحددها ويُنظمها، ويُضفي عليها قدرًا من الاتساق، وذلك بالتركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى، وقد **نشأت هذه النظرية** على يد عالم الاجتماع **"Goffman" 1974**، الذي طوّر مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي، من خلال مناقشته لقدرة الأفراد على تكوين مخزون من الخبرات يُحرّك مُدركاتهم، ويحثهم على حسن استخدام خبراتهم الشخصية، وذلك عن طريق اختيار أُطر إعلامية مناسبة تُضفي على المضمون معنى ومغزى(11).

تعتمد نظرية الأطر على آليتي **الانتقاء**" و"**البروز**"، حيث يختار مُحرر الأخبار إطارًا معينًا للنص، ومن ثم تصبح السمات المُميزة للخبر ضمن ذلك الإطار أكثر بروزًا من الأشياء الموجودة خارجه(12).

وقد تم اختيار هاتين النظريتين؛ لأنهما يتناغمان منهجيًا مع هذا البحث، **إضافة** إلى أن نظرية الأطر تتضمن عمليًا أثر وفعل حارس البوابة، **وسيعمل** الباحث خلال تعليقه على جداول الجزء التطبيقي، وعرضه لنتائج البحث، الوقوف على بعض النقاط والمحاور التي تؤكد انتماء هذا البحث لهاتين النظريتين.

أ-السياسة التحريرية:

هي مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهى تخضع لقدر من المرونة تختلف درجتها من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها، وتكون عملية صنع السياسة التحريرية للجريدة مسؤولية هيئتها التحريرية، حيث تقوم هيئة التحرير في اجتماع عام بتحديد الخطوط العامة لهذه السياسة التحريرية، ولا يمكن إجراء أية تغيرات في السياسة التحريرية إلا من خلال اجتماع آخر يشترك فيه جميع أعضاء هيئة التحرير، **وفي العادة** يتم تقرير سياسة تحرير الجريدة عند تأسيسها، وتحديد طابعها الصحفي، ثم يتم الحفاظ على هذه السياسية أو تغيرها بمرور الوقت نتيجة لتغير الظروف الاجتماعية والحياة السياسية التي تعد الجريدة جزءا منها(13)

- **العوامل المؤثرة على السياسة التحريرية** (14)

-الأيديولوجية أو المبادئ التي تلتزم بها الصحيفة وتدافع عنها، وظروف العمل الصحفي وطبيعته.

- المعايير التي تحكم اختيار أفراد الجهاز التحريري، هل تتم عملية الاختيار وفقًا لكفاءاتهم المهنية، أما بناء على الثقة السياسية لانتماءاتهم الحزبية والنقابية.

- ظروف تنشئتهم الاجتماعية وثقافاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية.

-تأهيلهم وتدريبهم الأمر الذي ينعكس على ما يتمتعون به من مهارات اتصالية وصحفية.

- طبيعة عمل حرّاس البوابة، فهناك مجموعة من العوامل تتحكم في اتخاذ قرارات النشر، ويتحدد بناء عليها المسموح وغير المسموح به من كافة النواحي السياسية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية، فضلاً عن وجود مجموعة من المعايير يتم وفقًا لها انتقاء المادة الصحفية، **ومنها:**

-المعايير الخاصة باختيار الأنباء ونقلها، والتي تتمثل في القيم الإخبارية المتعارف عليها، والتي صارت محل نقاش وجدل طويل في السنوات الأخيرة.

-المعايير الخاصة بالتعبير عن احتياجات جميع فئات السكان ووجهات نظرها، وبالذات الفئات المحرومة والمهملة.

-المعايير الخاصة بالمادة الأجنبية التي تأتي من مصادر أجنبية، ومدى التوازن بينها وبين المادة الوطنية. ومن هنا فلابد للسياسة التحريرية أن تتخذ مجموعة من القرارات خاصة تلك التي تتعلق ببعض المبادئ التي تؤثر فيما بعد على العمل التحريري، **ومنها:**

-تعمد إغفال أو عدم إغفال نشر بعض الأخبار والمعلومات أو الآراء.

-النقد والتعريض بالسلوكيات السيئة.

-حماية سرية مصادر المعلومات.

-الفصل بين الخبر والتعليق.

-تحديد المساحة المخصصة للمادة الإعلانية.

-إعادة النظر في التعريفات الضيقة للخبر والاعتبارات التي تحكم ما ينبغي نشره وأي قضايا يجوز مناقشتها.

-القيم المطلوب التركيز عليها، والقيم غير المرغوب فيها أو المطلوب التصدي لها.

ويرى الباحث أن العامل الأيديولوجي كان من أكثر العوامل تأثيرًا في وكالة الأنباء الليبية؛ لأنه أفضى إلى انقسام سياسي ومؤسساتي عاد بالسلب على الوكالة، كونها إحدى المؤسسات التي طالها صراع التبعية، خاصة في عهد حكومة الوحدة الوطنية التي ناصبت الوكالة العداء؛ نتيجة لتبعيتها للبرلمان في الشرق، وهذا ما جعل وزير الاتصال بحكومة الوحدة الوطنية دائم الانتقاد العلني للوكالة وطريقة أدائها.

- مذاهب السياسة الإعلامية(15)

- **المذهب المحافظ:** المقصود به أن الإعلام ينشر الأخبار الصادقة والأنباء الصالحة بهدف الحرص على الصالح العام للمجتمع وتحقيق المثل العليا، والعمل على أن تكون وظائف الإعلام مثالية في أهدافها.

- **مذهب الإثارة:** ويطلق عليه البعض بالوسائل الإعلامية الصفراء أو صحافة (إعلام الشارع)، ويتّبع هذا المذهب أسلوبًا خاصًا وعبر اختيار الكلمة والبنط والصورة عن اتجاهاتها، وتهتم وسائل الإعلام التي تتبع أسلوب هذا المذهب بالتركيز على أخبار الجريمة والفضائح والقصص الإنسانية.

-**المذهب المعتدل:** ويُمثل المذهب الوسط بين المذهبين السابقين، أصحاب هذا المبدأ ينادون بالمحافظة على عدم إغراق الجمهور بموضوعات الإثارة من ناحية، وعلى عدم تقديم المادة المغرقة في الثقافة والعلوم من ناحية أخرى، وذلك للمحافظة على استمراريتها وتحقيق المكسب المادي عن طريق التوزيع.

ب-القيم الإخبارية:

هي السمات المميزة أو الشروط الواجب توافرها للخبر الصحفي، والتي تجعل منه خبراً يستحق النشر، وتضع كل خبر في موقع ما على سلم الأهمية فالخبر الذي يتوفر له العدد الأكبر من هذه السمات يوضع في مرتبة الأهمية الأولى، والخبر صاحب العدد الأقل من هذه العناصر يليه في الأهمية وهكذا، كما أنها تعاون المحرر في اختيار أهم الأجزاء أو التركيز على بعض التفاصيل دون الأخرى عندما تصله تفاصيل الحدث، ويرى نفسه مضطراً للإيجاز واختيار أهم ما يكون من هذه التفاصيل(16)، **ومن أهم هذه القيم:** الجدة أو الحالية، الأهمية، القرب المحلي والمكاني، الضخامة، الصراع، الشهرة، الإثارة والتشويق المنافسة، الاهتمامات الإنسانية.

ج- وكالات الأنباء:

يعرَّف مُعجم المصطلحات الإعلامية وكالة الأنباء بأنها "مؤسسة إعلامية تعمل أساساً في مجال الأخبار ونشرها عن طريق توزيعها على الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، وكل من يرغب في الحصول عليها مقابل أجر معين، وتعمل وكالات الأنباء من خلال شبكة واسعة من المندوبين والمراسلين المنتشرين في أماكن كثيرة (داخلياً وخارجياً)، وهي بذلك توفر لوسائل الإعلام كمية كبيرة من الأخبار ما كانت تستطيع الحصول عليها بوسائلها الذاتية ، كما لم تعد تقتصر على مجال الأخبار فقط ، بل تعمل في كل فنون العمل الصحفي من إجراء تحقيقات صحفية ومقابلات صحفية وبحوث ودراسات"(17)

- أنواع وكالات الأنباء:

- **الوكالات العالمية** المسيطرة على سوق الأخبار في العالم، وهي وكالة الأنباء الفرنسية المعروفة برمز AFP ، ووكالة الأنباء الإنجليزية رويترز، ووكالتان أمريكيتان هما أسوشيتدبرس ويرمز لها AP، ويونايتد برس انترناشيونال ويرمز لها بـ UPI، وكانت هناك وكالة خامسة وهي وكالة تاس؛ ولكنها

انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي وحلت محلها وكالة ايترتاس وهي غير مصنفة في مجال الوكالات الدولية، وحتى وكالة تاس نفسها تصنف على أنها حكومية.

– الصنف الثاني من الوكالات هو **الوكالات الإقليمية** وهي التي تديرها دول ترتبط مع بعضها جغرافيا، وتقوم هذه الوكالات بتسهيل تدفق وانسياب الأخبار فيما بين الدول المكونة لها وفيما بينها وبين بقية دول العالم، عن طريق ترتيبات جماعية مع بعض الوكالات العالمية، وهذا النوع من الوكالات تمثله وكالة أنباء عموم أفريقيا المعروفة اختصارا بـ: PANA الأفريقية ووكالة أنباء الخليج Gulf News ووكالة أنباء الكاريبي CANA التي تخدم دول المنطقة الكاريبية.

– **أما النوع الثالث** فهو لا دولي ولا إقليمي، فهو أكثر اتساعاً من الوكالات الإقليمية وأقل انتشاراً من الوكالات الدولية، وتقوم هذه الوكالات بخدمة أهداف سياسية أو عقائدية تهم قطاعاً من الدول يوجد جغرافيًا في عدد من القارات وقد لا تكون كلها مشاركة لبعضها البعض في الحدود الجغرافية، ومثال ذلك وكالة دول عدم الانحياز NANAP ووكالة الأنباء الإسلامية بجدة INA(18)

– **وكالات الأنباء المحلية،** عرّفتها اليونسكو بأنها " الوكالات التي تقوم بجمع الأخبار المحلية أو الأهلية وتقوم بتوزيعها في بلادها"(19)

– **فنون التحرير الصحفي في وكالات الأنباء**

– **الخبر**، وينقسم **إلى**(20)

–**الخبر الخاطف أو الفلاش،** وهو خبر قصير يُصاغ في عدة كلمات قليلة ويحرر بأسلوب تلغرافي، ويتعلق بحدث على درجة كبيرة من الأهمية، وبمجرد إذاعته تعلن حالة الاستنفار في وسائل الإعلام المشتركة.

– **الخبر المسبق:** وهو خبر يُصاع بأسلوب موجز لا يتجاوز 35 كلمة، ويستخدم لتغطية الأحداث التي تقل عن تلك الأحداث التي غطاها خبر الفلاش، وهو عملية تكرار موسع لمضمون ما أذيع في الخبر الفلاش.

– **الخبر العاجل:** له أهمية قصوى، حيث يُغطي حدثًا مهمًا، وغالبًا ما يكون تطوير للخبر المسبق.

– **القصة الخبرية:** وهي تقرير موضوعي **عن** واقعة ما، تهم قطاع كبير من القراء، وتتكون من فقرتين وأكثر، وظيفتها الإجابة على السؤالين (كيف، ولماذا)، حيث تضع خلفية معلوماتية عن الخبر المنشود.

– **التقرير الإخباري:** هو شكل تحريري تقوم وكالات الأنباء بتقديمه بغرض الوصف الدقيق والموضوعي للأحداث المتدفقة بكافة التفاصيل والخلفيات، مع الإشارة إلى الجو العام المحيط بها.

– **التحليل:** يُعد التحليل في وكالات الأنباء بمثابة حجة مركزية، يقوم بالتعبير عن رأي ما، ثم يُدعم بعدد من الاقتباسات، وأقوال المصادر والمحللين، والوقائع والبيانات، إضافة للآراء الداحضة للحجة.

– **التحقيق:** هو من النوع الاستقصائي، أي الذي يسعى محرره إلى الحصول على إجابات وتقييمات من أطراف عدة، تُصاغ بعد ذلك الاجابات في نسق مرتب بهدف توضيح الفكرة، ويقوم محرره بذكر المعلومات والاقتباسات المصدرية التي من شأنها إيضاح المعنى.

– **الحديث:** يقل استخدامه في وكالات الأنباء، إذ يحول الإيقاع السريع لعملها دون إفراد مساحة كبيرة له.

– **الصورة الصحفية:** تلعب دور كبير في توضيح وإبراز العناصر الخبرية المصاحبة للمادة الإخبارية.

– **الرسوم التوضيحية:** تنشرها الوكالة بهدف إبراز وتسهيل عرض البيانات والمعلومات التي لا يتسع لها المتن، وتتعدد هذه الرسومات بين: الرسوم البيانية، الجداول، المنحنيات، الخرائط الجغرافية.

– وكالة الأنباء الليبية، نشأتها وأهم مراحلها:

تأسست وكالة الأنباء الليبية بناء على المرسوم الملكي (17) لسنة 1964م، والذي نص على أن (تنشأ مؤسسة عامة تُسمى وكالة الأنباء الليبية، تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة الأنباء والإرشاد)(21)

–في السابع من أكتوبر 1977م، اتخذت الوكالة اسماً جديداً لها، وهو وكالة الجماهيرية للأنباء ورمزها (أوج)، وذلك بما ينسجم مع ما كان يطلق عليه نظام معمر القذافي، (قيام سلطة الشعب) ومواكبة الاسم الجديد الذي اتخذته البلاد آنذاك ألا وهو(الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)، وذكرت الوكالة في نشرتها الإخبارية التي بتتها في ذلك التاريخ أنها (أعلنت اسمها الجديد في السابع من أكتوبر تخليدًا لذلك اليوم العظيم، الذي حقق فيه شعبنا المجاهد تصفية وطرد آخر فلول الفاشية

المستعمرة، وبذلك تحقق ما ناضل من أجله الآباء والأجداد واستشهد في سبيله مجاهدونا الأبطال)، وقد اتخذت الوكالة شعاراً جديداً لها يتمثل في (قلعة القاهرة) بمدينة سبها المكان الذي أعلن فيه قيام (الجماهيرية) فيما مضى(22)

-وكالة الأنباء الليبية (وال) (العودة إلى نفس الاسم).

في التاسع والعشرين من شهر أغسطس من عام 2011 م، اتخذت الوكالة اسمًا جديدًا وقديمًا في آن واحد، وذلك بعودتها لاسمها القديم الذي تأسست به قبل 59 عاماً في (1- 10 - 1964م)، ويأتي هذا الاسم بعد التحول السياسي التي اندلعت شرارته في يوم 17 /2 /2011م، الذي أنهى (42) عامًا من حكم معمر القذافي لليبيا، كما يأتي هذا الاسم بُعيد إعلان تحرير العاصمة الليبية طرابلس بتسعة أيام... **وحسب قرار عودة بث وكالة الأنباء الليبية** فهي وكالة إخبارية تتبع شؤون الإعلام بالمكتب التنفيذي بالمجلس الوطني الانتقالي بليبيا آنذاك. **وبدأت وكالة الأنباء الليبية بث أول أخبارها في العهد الجديد والذي جاء فيه:**

"إلى جميع المراكز والمشتركين يرجى اعتماد الاسم الجديد للوكالة وهو "وكالة الأنباء الليبية" "وال" .. يرجى الاعتماد.. ولكم جزيل الشكر والتقدير".

وألحقت الوكالة الخبر السابق ببيان يوضح مبادئها ورؤيتها كمؤسسة إعلامية رسمية تعي دورها في المرحلة السياسية الجديدة والذي جاء فيه:

"نبدأ باسم الله تعالى بث أخبارنا في عهد جديد وباسم جديد، وهو وكالة الأنباء الليبية كمؤسسة إعلامية إنسانية الانتماء، عالمية التوجه، تقدم خدمة إعلامية شعارها التواصل والمصداقية والموضوعية، تنشد الحقيقة وتسعى إلى نشر الوعي والمعرفة التي تهم الإنسان؛ لتكون جسرًا للتواصل الحضاري والثقافي؛ لتحقيق قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، بأسلوب ينشر ثقافة التسامح واحترام الآخر، وهي بذلك تُتيح لنفسها عرض وجهات النظر المختلفة بتغطية مهنية تلتزم المبادئ الأخلاقية تجسيداً لحرية الفكر والكلمة.. **وإذ تسعى** الوكالة للسبق الإخباري فإنها تؤكد على التثبت من وقوع الحدث وصحة الخبر، وتتوخى في سياستها التحريرية الدقة والحياد والموضوعية وعدم التعميم، **وهي إذ** تتعاطى مع الأحداث برؤية واقعية مقاربة تغوص في أعماقها وتلقي الضوء على النتائج والنهايات، تحترم الأديان والمعتقدات والخصوصية الثقافية والفكرية للأمم والشعوب"(23).

يقول (علي السنوسي) مسئول التحرير في وكالة الأنباء الليبية، بأن السياسة التحريرية للوكالة شأنها شأن أي مؤسسة أخرى، فهي لا تستند حاليًا على رؤى وسياسات واضحة المعالم، وأرجع ذلك الأمر لما وصفه بحالة الفوضى والارتباك التي تعم الهرم السياسي وأجهزته التنفيذية، مؤكدًا أن حالة التخبط هذه قد طال أمدها في ظل فشل العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة في ليبيا، وأضاف السنوسي، إن غياب التشريعات النافذة التي تنسجم وحالة التطور الذي يشهده قطاع الإعلام في كل دول العالم، وانعدام الدورات التدريبية في المراكز الصحفية المتخصصة والمتطورة، قد زاد الأمر صعوبة، مضيفًا في ذات الصدد أن التخبط الإداري الذي أدى إلى تعاقب الكثير من المدراء العامون غير المتخصصون على الوكالة، وغياب الدعم المعنوي والمادي –بخلاف المؤسسات الأخرى– قد أصاب الوكالة وصحافييها في مقتل.

وعن ألية عملهم في ظل هذه الظروف، قال السنوسي، إن هم يعتمدون أولاً وأخيرًا على تقدير الصحفي نفسه لما يرى أنه جدير بأن ينتقى أو أن يُنشر خدمة للصالح العام، مشيرًا إلى توفر عنصر الخبرة في الكثير من الصحفيين بالوكالة، الأمر الذي يمكن أن يؤسس عليه متى ما توفرت الإرادة حسب قوله(24)

عرض وتحليل نتائج البحث

جدول (1) يوضح نوع المبحوثين

نوع المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	19	82.60
أنثى	4	17.39
المجموع	**23**	**%100**

توضح أرقام الجدول السابق رقم (1) أن جل الكادر الصحفي في الوكالة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 82.60%، بينما جاءت النساء بنسبة متدنية مثلت 17.39%، ويمكن إرجاع سبب هذا التفوق الواضح للذكور؛ نتيجة لطبيعة عمل الوكالة الذي يتطلب في الكثير من الأحيان البقاء لساعات متواصلة تتجاوز ساعات الدوام الرسمي؛ بسبب تغطية أحداث معينة سواء على مستوى المندوب أو

حتى المحرر الذي ينتظر وصل الخبر من المندوب أو من أي مصدر آخر، وهذ الأمر بطبيعة الحال لازال يتعارض في الكثير من الأحيان مع العادات التي تحكم دور المرأة العاملة في المجتمع الليبي.

جدول (2) يُبيّن التخصص العلمي للمبحوثين

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إعلام	8	%34.78
علوم سياسية	5	%21.73
قانون	3	%13.04
اقتصاد	4	%17.39
لغات	2	%8.69
نظم معلومات	1	%4.34
المجموع	**23**	**%100**

تُظهر إحصاءات الجدول السابق تصدر تخصص الإعلام عن غيره من التخصصات الأخرى للقائم بالاتصال في الوكالة، حيث مثّلت ما نسبته 34.78%، وهذا مؤشر جيد يعكس حرص مسئولي الوكالة على اختيار العناصر المؤهلة علميًا للدفع بمؤسساتهم إلى الأمام، يليه مباشرة حل تخصص العلوم السياسية بنسبة 21،31%، فيما سجلت بعض التخصصات الأخرى أرقامًا متقاربة على انخفاض، كان آخرها لتخصص نظم معلومات بنسبة 4.34%، ورغم تدنيها إلا أن نسبتها قد تبدو مقبولة؛ لأن ممثلي هذا التخصص عادة ما يكونوا موظفين في أقسام الصيانة والبرمجة الإلكترونية لا التحرير؛ لهذا وصف الباحث النسبة بالمقبولة.

جدول (3) يوضح سنوات خبرة للمبحوثين

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من5 سنوات	0	0
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	0	0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	0	0

من 15 إلى أقل من 20 سنة	9	39.13
من 20 سنة إلى أقل من 25	11	%47.82
من 25 سنة فما فوق	3	%13.04
المجموع	**23**	**%100**

يوضح الجدل السابق رقم (3) أن معظم محرري الوكالة يتوفرن على عنصر خبرة جيد، لهذا جاءت الفئة من 20 إلى أقل من 25 في أول الترتيب بنسبة 47.82%، يليها وبفارق تكرارين فقط حلت فئة من 15 إلى أقل من 20، أما باقي الفئات التي تُمثل سنوات عمل محدودة فقد جاءت بنسب صفرية، وهي نتيجة منطقية؛ لأن الوكالة دأبت منذ عقود على عدم نقل الصحفيين الجُدد للعمل مباشرة في أقسام تحريرها إلا بعد أن يقضوا سنوات في أقسام مثل: الاستماع السياسي، والرصد المرئي، والصحافة الإلكترونية، وغيرها؛ حتى يكتسبوا خبرة العمل الإخباري، ويكونوا مؤهلين للعمل في هذه الأقسام الحساسة بالوكالة.

جدول (4) يُبين وظيفة المبحوثين في الوكالة

وظيفة المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	1	4.34
رئيس تحرير	1	4.34
مدير تحرير	2	8.69
محرر صحفي	13	56.52
مندوب	6	26.08
المجموع	**23**	**100**

يُبيّن الجدول السابق التفوق الواضح لفئة محرر صحفي عن غيرها، إذ جاءت بنسبة 56.52%، وهي نسبة متوقعة؛ كون أن البحث يستهدف بالأساس المحررين الصحفيين، يليها وبفارق تكرار يقترب من النصف حلت وظيفة المندوب بنسبة 26.8%، وهنا يتوجب الإشارة إلى أن الكثير من الصحفيين يعملون مندوبين ومحررين في آن واحد، وتلجأ الوكالة لهذا الأمر عندما ترى بأن هناك صحفيين

معينين تكون فعاليتهم أكثر عند شغلهم لوظيفتين، نتيجة لنقص في الكادر الصحفي من جانب، وصعوبة تعويض من سينتقل لقسم التحرير عندما يكون المندوب على درجة عالية من الكفاءة والنشاط من جانبًا آخر، أما فئتا: مدير عام، ورئيس تحرير فقد سجلتا تكرارا واحدا لكل منهما؛ نتيجة لمكانتهما الاعتبارية المسئولة.

جدول (5) يوضح السياسات الإعلامية التي يراعيها المبحوثين

السياسات المعتمدة	التكرار	النسبة المئوية
مصداقية الخبر ودقته	11	47.82
نقل كل ما يصدر عن الحكومة بصرف النظر عن أهميته	4	17.39
الموضوعية في الطرح	2	8.69
انتقاء وتحرير ما يلائم توجهاتي	1	4.34
استشارة الزملاء ذوي الخبرة في الأخبار الحساسة	5	21.73
نشر كل ما يهم الناس بعيدًا عن اعتبارات الأمن القومي للدولة	0	0
المجموع	**23**	**100**

من بين أكثر السياسات الإعلامية التي يحرص القائم بالاتصال على الاهتمام بها حسب الجدول السابق هي، مصداقية الخبر ودقته، حيث جاءت هذه الفئة أولاً بنسبة 47.82%، ولا شك أن مكانة وكالة الأنباء الليبية الرسمية تحتم عليها الأخذ بهذا المعيار في السوق الإخباري الذي يحفل بالكثير من المصادر الأخرى، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه حسنين شفيق في كتابه (صحافة وكالات الأنباء المقروءة والمرئية) عندما قال "الدقة ضرورة أوليه ولا شيء يتقدم عليها لتؤدي الصحافة وظيفتها كاملة"[25]، لتأتي ثانيًا فئة استشارة زملاء المهنة في الأخبار الحساسة بنسبة 21.73، ورغم أهمية هذا المنحى المهني، إلا أنه يُشير إلى غياب السياسات التحريرية الواضحة من قِبل الوكالة؛ لأن ما سيُستشار فيه من المفترض أن يكون واضحًا للجميع! وليس ببعيد عن هذه النسبة حلت ثالثًا فئة نشر أخبار الحكومة بنسبة 17.39% أما بقية الفئات فقد سجلت نسبًا متدنية.

جدول (6) يُبيّن الموضوعات التي تُستقى من خلالها الأخبار

الموضوعات التي تُمثل إطارًا عامًا لانتقاء الأخبار	التكرار	النسبة المئوية
الحقوق والحريات	1	4.34
أخبار دول الجوار على اختلافها	2	8.69
دعم قيم المواطنة وتعزيز التماسك الاجتماعي	1	4.34
أخبار الدعم الدولي لليبيا	5	21.73
أخبار الانقسام السياسي والصراع	1	4.34
يتوقف الأمر على طبيعة الظرف وتقدير مسئول التحرير له	13	56.52
أخرى	0	0
المجموع	**23**	**100**

تكشف إحصاءات الجدول السابق أن الوكالة لا تولي أهمية لمسائل مُهمة يمكن أن تُنتقى منها الأخبار وتمثل إطارًا عامًا لها يساعدها في تنوع بثها اليومي للأخبار، ولعل حلول مسائل الحقوق والحريات، ودعم قيم المواطنة، وأخبار دول الجوار، والدعم الدولي لليبيا، في تراتيب متأخرة يؤكد ذلك الأمر، وهي نقطة سلبية تُحسب على الوكالة والقائمين عليها، في المقابل تصدرت إجابة –يتوقف الأمر على طبيعة الظرف وتقدير مسئول التحرير له– أعلى الترتيب حيث مثلت ما نسبته 56.52، ورغم إيجابية هذه النتيجة التي تُفيد بوجود مرجعية تحريرية يستند عليها الصحفيين في الوكالة، ألا أنها تتناقض وفئة (استشارة زملاء المهنة) التي وردت في الجدل السابق بنسبة ضعيفة! ما يعني أن القائم بالاتصال لم يكن في كامل تركيزه أثناء إجابته على الاستبيان.

جدول 7 يوضح القيم الإخبارية الأكثر استخدامًا من قِبل المبحوثين

القيم الإخبارية	التكرار	النسبة المئوية
السبق الإخباري	7	30.43
الإثارة والتشويق	1	4.34
أهمية الخبر	12	52.17
الاهتمامات الإنسانية	1	4.34
الضخامة	0	0

الفائدة أو المصلحة	2	8.69
الغرابة والطرافة	0	0
المجموع	**23**	**100**

وفقًا للجدول السابق، تحصّلت فئة أهمية الخبر على أعلى نسبة، حيث جاءت بنسبة 52.17%، يليها مباشرة فئة السبق الإخباري بنسبة 30.43%، أما بقية الفئات فقد سجلت جميعها نسبًا متدنية، ومن المعروف أن وكالات الأنباء الرسمية في العادة لا تركز على قيم مثل: الإثارة والتشويق، والضخامة، والغرابة والطرافة، التي تأتي في إطار سعي الوسيلة للكسب المادي والشهرة..الخ وهو ما يتنافى مع عمل هذه المؤسسات الرسمية المعروفة، التي تهتم أكثر بقيم الأهمية، والسبق الإخباري، وكل ما من شأنه أن يعزز من ثقة ومكانة المؤسسة لدى جمهورها الواسع بما فيها وسائل الإعلام نفسها، وهنا وجب الإشارة إلى أن قيمة الأهمية يمكن أن تحتوي عديد القيم الأخرى كما قال عمران المجدوب في كتابة (التحرير الصحفي، علم وفن) الذي أوضح من خلاله إن "اتحاد عنصر الشهرة مع عنصر الضخامة أو الحجم يؤدي إلى خلق عنصر الأهمية، وكذلك عنصر الفائدة مع التوقع مع عنصر الصراع يخلق عنصر الأهمية، إذاً هذا العنصر هو ناتج عن اتحاد مجموعة من العناصر في خبر واحد"(26)

جدول 8 يُبين كيفية توظيف القيم الإخبارية من طرف المبحوثين.

كيفية توظيف القيم الإخبارية	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز السبق الإخباري بالمفردات التي تتبناها الحكومة	13	56.52
توظيف قيمة الإثارة والتشويق في العناوين والمقدمات الإخبارية	1	4.34
تقديم الأخبار ذات الفائدة والمصلحة التي تهم المواطن	7	30.43
تهذيب القيم الخارجة عن المألوف لتكون أكثر قبولاً لدى المتلقي	2	8.69
المجموع	**23**	**100**

تُبيّن أرقام الجدول السابق رقم (8) تصدر فئة، تعزيز السبق بالمفردات التي تتبناها الحكومة، حيث بلغت 56.52%، ورغم أن الوكالة تمثل الناطق الرسمي باسم الدولة، إلا أن حلول هذه النسبة أولاً يُعد إخلالاً مهنيًا وواضحًا! لأن الخبر المسبق والعاجل لا يحتمل ذلك التوظيف، فهو رهين

الصدق المجرد، والكلمات المحدودة، وبخلاف سلبية النسبة السابقة حلت بإيجاب فئة الفائدة والمصلحة ثانيًا، فالأخبار التي تحوي معلومات تهم الناس وتعينهم في حياتهم تظل دائمًا أمرًا نافعًا وإيجابيًا، على الرغم من أن هذه الفئة قد جاءت بنسبة متدنية في الجدول السابق! الأمر الذي يؤكد صحة ما ذكر عن تناقض المبحوثين في الجدول رقم 6 الأسبق.

جدول 9 يوضح آلية الإبلاغ عن السياسات الإعلامية للمبحوثين

آليات الإبلاغ عن تلك السياسات	التكرار	النسبة المئوية
مكتوبة على لوحة صالة التحرير	1	4.34
معروفة ضمنا نتيجة لخبرة الصحفيين	22	95.65
المجموع	**23**	**%100**

تكشف أرقام وإحصاءات الجدول السابق، عن غموض السياسة التحريرية للوكالة، لِذا فهي تُعوّل كثيرًا على خبرة صحفييها في هذا الشأن، وخير دليل على ذلك حلول آلية التبليغ (معروفة ضمنًا للصحفيين) أولاً بنسبة 95.65%، وبتكرار واحد فقط حلت ثانيًا وأخيرًا آلية (مكتوبة على لوحة صالة التحرير) بنسبة 4.34%.

جدول 10 يوضح أثر عامل الخبرة على السياسة التحريرية

أثر عامل الخبرة على السياسة التحريرية	التكرار	النسبة المئوية
يعوض نوعًا ما غياب السياسة التحريرية وقت الأزمات	19	82.60
يُزيل التداخل في الأحداث	3	13.04
يُجنب الوكالة المساءلة	1	4.34
يُعزز ثقة المشتركين	0	0
المجموع	**23**	**100**

تُجيب أرقام الجدول السابق رقم 10، بشكل واضح عن تساؤل البحث الرابع الذي تحدد في معرفة دور سنوات الخبرة في تسيير دفة العمل الإخباري بالوكالة، حيث أظهرت النتائج التفوق الكبير

لفئة، يعوض نوعًا ما غياب السياسة التحريرية وقت الأزمات بنسبة 82.60%، ومن المعروف أن الصحفي كلما تمرّسَ في العمل الإخباري وقتًا أطول كلما كان أكثر دراية بما تفتضيه طبيعة العمل حتى لو غابت السياسة التحريرية أو شابها ما شابها، الأمر ذاته أكدته نتائج الجدول رقم 3 الأسبق الذي أشار إلى توفر عنصر الخبرة في أغلب الكار الصحفي بالوكالة، بينما حلت ثانيا فئة التداخل في الأحداث بنسبة 13.04%، لتأتي ثالثًا يجنب الوكالة المساءلة بنسبة 4.34%، فيما احتلت فئة تعزيز ثقة المشتركين آخر الترتيب بنسبة صفرية.

جدول 11 يكشف أسباب عدم وضوح السياسة التحريرية بالوكالة

أسباب عدم وجود سياسة تحريرية واضحة بالوكالة	التكرار	النسبة المئوية
ضبابية المشهد المحلي، وعدم وضوح السياسة العامة للدولة.	11	47.82
قلة تواصل الحكومة مع الوكالة وإهمالها لصالح مؤسسات خاصة	7	30.43
عدم وجود وزارة للإعلام	0	0
الفهم الخاطئ للحرية	0	0
الانقسام السياسي والمؤسساتي	5	21.73
غياب التشريعات الإعلامية	0	0
المجموع	**23**	**100**

يُرجع القائم بالاتصال في الوكالة أسباب عدم وضوح السياسة التحريرية بالدرجة الأولى، لضبابية المشهد المحلي، وعدم وضوح السياسة العامة للدولة، بما نسبته 47.82%، ويرى الباحث إن هذا العائق يعود بالأساس لحالة الصراع الدائم وعدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا اليوم؛ ولأن الوكالة تمثل ناطقًا رسميًا باسم الدولة، فكان من الطبيعي أن تتأثر بهذه الحالة وتبِعاتها، فيما حلت ثانيًا فئة قلة تواصل الحكومة مع الوكالة وإهمالها لصالح مؤسسات خاصة بنسبة 30.43%، الأمر الذي يعزوه الباحث للخلاف الكبير حول تبعية الوكالة بين البرلمان في الشرق، ومحاولات حكومة الوحدة الوطنية في الغرب لضمها، لهذا جاءت ثالثا وامتدادا لما ذُكر فئة الانقسام السياسي والمؤسساتي بنسبة 21.73%، أما بقية الفئات فقد سجلت نسبًا صفرية.

جدول 12 يُبين دور حارس البوابة أثناء تأطيره للأخبار وقت الأزمات

دور حارس البوابة	التكرار	النسبة المئوية
يتابع العمل عن كثب ويُسدي توجيهاته بالتعديل والإضافة والإلغاء	14	60.86
ينتقي ما يخدم مؤسسته ويبرز رؤيتها للأحداث	2	8.69
التواصل مع المسئولين لمعرفة المحاذير وما المطلوب نشره	0	0
إبرام اتفاقيات التبادل الإخباري مع الوكالات الدولية لتعزيز مصدريتها	0	0
دوره محدود في ظل حالة التخبط في المشهدين السياسي والإعلامي	7	30.43
المجموع	**23**	**100**

رغم الفارق العددي الذي بلغ النصف، إلا أن إحصاءات الجدول السابق الخاصة بإيضاح دور حارس البوابة في الوكالة وكيفية تأطيره للأخبار فيها قد تركزت في فئتين بشكل واضح، حيث جاءت أولاً بنسبة 60.86% فئة يتابع العمل عن كثب ويُسدي توجيهاته بالتعديل والإضافة والإلغاء، ويظل هذا الدور هو الأبرز لحرّاس البوابة خاصة في وكالات الأنباء الرسمية، فالرسالة كما قال محمد قيراط: "تتشكل في أطر مهنية محددة من ناحية الشكل والمضمون، وذلك من خلال عبارات، ومفاهيم، واقتباسات دالة، والمصدر هنا له أطره المتحكمة فيه وفي الرسالة، فوجود أو عدم وجود صور للحدث، ومساحة للنشر والإذاعة، كل هذا وغيره يؤثر في خطوات بناء الأطر"27. لتأتي يليها مباشرة فئة، دوره محدود في ظل حالة التخبط في المشهدين السياسي والإعلامي بنسبة 30.43%، نتيجة للأوضاع القائمة، وهذه النسبة تتوافق وما جاء في أول فئات الجدول (ضبابية المشهد المحلي، وعدم وضوح السياسة العامة للدولة)، فيما جاءت ثالثًا وبنسبة متدنية (ينتقي ما يخدم مؤسسته ويبرز رؤيتها للأحداث) بنسبة 8.96%، لتسجل باقي الفئتين نسبًا صفرية.

رابعًا– نتائج البحث:

1–أهم السياسات الإعلامية التي يُراعيها القائم بالاتصال في الوكالة كثيرًا، هي: (مصداقية الخبر ودقته)، إضافة لاهتمامه بآلية (استشارة زملاء المهنة في الأخبار الحساسة).

2– على صعيد الموضوعات التي يمكن أن تُستقى منها الأخبار، يولي القائم بالاتصال في الوكالة أهمية كبرى لمسألة (تقدير مسئول التحرير لطبيعة الظرف) أولاً، يليها أخبار (الدعم الدولي لليبيا)،

فيما يغيب اهتمامه عن أخبار: الانقسام السياسي، والحقوق والحريات، ودعم قيم المواطنة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

3-لا يُركز القائم بالاتصال في الوكالة على قيم: (الغرابة والطرافة)، و(الاهتمامات الإنسانية)، بقدر تركيزه على قيم: (أهمية الخبر)، و(السبق الصحفي)، وهو ما يتماشى مع هويتها؛ كونها الوكالة الرسمية للدولة.

4- تتحدد أهم الأليات والطرق التي يعتمد عليها القائم بالاتصال في الوكالة عند توظيفه للقيم الإخبارية أولاً في: (تعزيز السبق الإخباري بالمفردات التي تتبناها الحكومة)، يليها (تقديم الأخبار ذات الفائدة للمواطن)، فيما لا يُركز على توظيف قيم: (الإثارة والتشويق)، و(تهذيب بعض القيم الخارجة عن المألوف).

5-لا تُكتب الملاحظات والسياسات التحريرية على لوحة صالة التحرير في الوكالة، وإنما تكون معروفة ضمنًا لجل الكادر الصحفي؛ لهذا حلت هذه المعرفة أول الترتيب.

6- يلعب عامل خبرة القائم بالاتصال في الوكالة دورًا كبيرًا ومؤثرًا في السياسة التحرير العامة؛ لأنه حسب إجابته، (يُعوض نوعًا غيابها أثناء الأزمات)، وبدرجة أقل يعمل على (إزالة التداخل في الأحداث).

7- تتحدد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم وضوح السياسة التحريرية للوكالة بالترتيب في: (ضبابية المشهد المحلي، وعدم وضوح السياسة العامة للدولة) أولاً، و(قلة تواصل الحكومة مع الوكالة، وإهمالها لصالح مؤسسات خاصة) ثانيًا، إضافة (الانقسام السياسي والمؤسساتي) ثالثًا.

8- يناقض القائم بالاتصال في الوكالة نفسه، عندما يُجيب بأن أهم دور له أثناء تأطيره للأخبار يتمثل أولاً في أنه: (يتابع العمل عن كثب، ويسدي توجيهاته بالتعديل والإضافة والإلغاء) ثم يأتي ليؤكد ثانيًا أن (دوره محدود في ظل حالة التخبط التي تَخيّم على المشهدين السياسي والإعلامي!).

خامسًا–مراجع البحث:

(1) محمود علم الدين، ليلي السيد حسن، **فن التحرير الصحفي**، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص49.

(2) محمد منير حجاب، **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، ط3، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص31.

(3) عبدالله محمد زلطة، **قضايا الطفولة في بحوث الإعلام**، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000،ص13

(4) **العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط**، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، الانترنت، على الرابط، https. Journals.ekb.eg aarlicleq117، تاريخ المطالعة، 2023.12.26.

(5) محمود محمد مصطفى خلوف، **بيئة العمل وتأثيرها على القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الفلسطينية**، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، الانترنت، على الرابط، https. Search.mandumah.com، تاريخ المطالعة 2024.1.4.

(6) سماح رضا زكي محمود، **دور وكالات الأنباء الدولية والشبكات العالمية المصورة في بناء أجندة وسائل الإعلام المصرية بالنسبة للأخبار والقضايا الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2001م .

(7) السيد أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي، مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، ط2، دبي، مكتبة الفلاح،2002، ص 179.

(8) سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، ط2، القاهرة، عالم الكتاب،2006م، ص353.

(9) السادة المحكمون هم: أ.د. مسعود التائب، جامعة الزاوية، د. علي العماري، جامعة طرابلس. د. نوري بلحاج، جامعة صبراتة.

(10) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**،ط6، القاهرة، الدر المصرية اللبنانية،2006م، ص183.

(11) سعد محمد،"**الأطر الخبرية للانتفاضة الفلسطينية وتأثيراتها المعرفية والوجدانية على قراء الصحف**" دراسة مُقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن لكلية الإعلام جامعة القاهرة، 2002، ص4.3.

(12) تامي نصيرة، **نظرية التأطير وبحوث الإعلام والاتصال، الاستخدامات وسبل ترشيدها**، الانترنت، على الرابطtTami–na cera. Bitstream: تاريخ المطالعة:28،6،2017.

(13) عبدالمجيد ليلى، علم الدين محمود ، **فن التحرير الصحفي**،ط1، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2005، ص49،50.

(14) الأمير صحصاح، **موقع مقال على الانترنت**، على الرابط https// mqqal.com، تاريخ المطالعة 2024.3.15.

(15) عابدين الشريف، **السياسة الإعلامية في ليبيا**، ط1، طرابلس، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة،2005، ص27.26.

(16) نعمان أحمد عثمان، **فنون التحرير الصحفي**، ط2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2010،ص11.

(17) كرم شلبي ، **معجم المصطلحات الإعلامية** ، ط 2 ، بيروت، دار الجيل، 1994م.

(18) علي محمد شمو، **الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،2002 م،ص198.

(19) خليل صابات، **الصحافة رسالة واستعداد** "**فن وعلم**" ، ط 2، القاهرة، دار المعارف، 1968م ،ص 209.

(20) حسنين شفيق، **صحافة وكالات الأنباء، المقروءة والمرئية**، ط2009، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ص133-138.

(21) نص المرسوم الملكي الصادر في الجريدة الرسمية، بتاريخ 17 أكتوبر لسنة 1964م.

(22) وكالة الأنباء الليبية، النشرة الإخبارية الصادرة في يوم 7 / 10 / 1977م.

(23) وكالة الأنباء الليبية (وال)، النشرة الإخبارية، الصادرة يوم، 29 / 8 / 2011 م.

(24) مقابلة مع علي السنوسي، مسئول التحرير بوكالة الأنباء الليبية، أجريت بتاريخ 16-3-2024، بمقر الوكالة بطرابلس.

(25) حسنين شفيق، **صحافة وكالات الأنباء، المقروءة والمرئية**، ط2009، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ص144.

(26) عمر الهاشمي المجدوب، التحرير الصحفي، علم وفن، ط1، بنغازي، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر،2008، ص71.

(27) محمد قيراط، **التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، صدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية، 2015، ص 22، متوفر على الرابط: article www assabah.com.th، تاريخ المطالعة 2019/11/8م.